

رسالتان في اوراى النفود

بالقول المنقح المضبوط في حوار التعامل ووجوب الركة
في يتعلق بورق النوط للشيخ خاتمة المحققين

البد ابي بكر بن محمد ط
رحمه الله آمين
ص

امناع الاعداد والنفوس

للملاية الشيخ الفاهاسم الفوفى المدنى

صعت على نفقة المكتبة لعمية ندية سور. صاحب

محمد النمطى

رسالتان

في اوراق المنقوشة

بالقول المنقح المصنوع في حوار سعاد
فيما يتعلق بورق الموط للشيخ ح. ع. ح.

السيد أبي بكر بن

رحمه الله آمين

=====

امتناع الاصمعي في رواية موسى

للإمام الشيخ الفاضل

طبع على نفقة مكتبة عربية - مدينة بيروت - ح. ح.

محمد ح. ح.

١ تنبيه واعلام يؤيد ما كتبه شيخنا الامام في رسالته المسطورة)

قد الف بعض علماء السادة الاحناف رسالة عظيمة
الشان وهو للعلامة الشيخ احمد رضا خان البريلوي وذكر
فيها نقولات معتبرة ومصوصات في مذمبهم محررة منها :
قال المحقق على الاطلاق الكمال ان الهام في فتح القدير
لو باع كاغدة بألف يحوز ولا يكره اه وهذه ان حققت
جرئية النوط اتى بها هذا الامام قبل حدوثه بخمسةائة سنة
فانه الكاغد الذي باع بألف ولا غرو فكم مثل هذه
الكرامات لعلنا الكرام نفث الله بركاتهم في الدنيا والاخرة
فلاريب ان لوط بعه مال متقوم باع ويشترى ويوهب
ويورث وتجب فيه الزكاة ويحري فيه ما يحري في الاموال
فـ صرح بذلك وبغيره في الرسالة المذكورة وهي نحو
الحرامين وبصاف واصليهم في شئت ودينه شوقي .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقني من شاء الى طرق الهدى ووضح المسالك لمن استهدى بانواره فاهتدى والصلوة والسلام على النبي المصطفى افضل من زينبت بكتابة احوية الاوراق وعلى آله واصحابه اولي الصدق والوفاء الذين طالب ذكرهم في الكون وراق صلاة وسلاما بأمن بها من التواريخ الخطأ
 ١٠٠٠ يكشف عنا بها الغطا ما صحت العقود وراجت العقود
 مين (وبعد) فيقول خادم طلاب العلم بالسجد الحرام كثير الذنوب والافام الراجي من ربه الفتوح والتفران وكشف الغطا ابو بكر بن المرحوم محمد شطا انه كثيرا ما يقع السؤال من سائر الجهات عن الاوراق المنقوشة بصورة مخصوصة وبخواتم معلومة اجارية بين بعض اهل البلدان في المعاملات كالنقود الثمينة وتسمى عندهم بالنوط ما حكم التعامل بها وما حكم الزكاة فيها بيننا لنا ذلك بياننا شايه فانه قد امتدت فيها الاختلافات وكثرت التقارير واهل الزمان صاروا يتخذونها ذريعة لرفع الزكاة عنه فكثير ضرره وطار شررها ورسائلنا ان يريدنا الحق حقا ويرزق اللهه والباطل باخلا ويرزقنا اجتهاده يحياه نبي عليه وعلى آله واصحابه غفر الله له ولجميع المسلمين ان الله اعلم
 في هذه النورقت ما يقتضيه بكتاب من الله

فَقَوْلُ مَتَبَرٍّ مِنْ الْحَوْزِ اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ أَطْلَعْتَ عَلَى كِتَابَةِ بَدِيعَةٍ فِي الْأَوْرَاقِ الْمَذْكُورَةِ وَحَقِيقَتِهَا وَأَصْلُ وَضْعِهَا وَوَضَعُهَا بِعَدْلِ الْعَلَامَةِ لِشَيْخِ سَاءٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمِيرٍ وَهَذَا رِثْقُهَا لَيْتَصَحَّ الْحَقُّ وَيَرْتَفِعَ الشُّكُّ وَالْوَهْمُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ يُسَمَّى بِالْفَوَائِدِ الْجَلِيَّةِ فِي الزُّجَرِ عَلَى مَنْ بَعَاثَ خَيْرَ التَّرْوِيهِ مَا مَلَخَصَهُ وَهَذَا إِذَا تَكَلَّمَ أَوَّلًا عَلَى صُورَةِ الْوَرَقِ الْمُتَعَامَلِ بِهِ الْآنَ وَهَيْئَتِهِ وَثَانِيًا عَلَى كَيْفِيَّةِ وَضْعِهِ وَمُصْطَنَحِ وَضْعِهِ كَمَا حَصَلَ فِي ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّامِّ مَعَ أَنَّ هَذَا عَمَلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ أَمَّا صُورَتُهُ فَهِيَ قِطْعٌ مِنْ لَبِيضٍ يَكْتَبُ فِيهِ عِدَدٌ مِنَ الرِّيَّاتِ مِنَ الْوَاحِدَةِ إِلَى أَلْفٍ مِنْ أَهْلِ الْقَدِّ تَبَعُ فِي الْعَشْرَةِ أَلْفٍ وَيَكْتَبُ فِيهَا مَعَ عِدَدِ الْمَذْكُورِ تَارِيخٌ وَضَعُهَا وَتُسَمَّى فِي لَعْنَتِهِمُ النَّوْطُ وَتَطْبِيعُ صَابِغٍ فَيَحْصُلُ الْمُتَعَامَلُ بِهِ يَكْتَبُ فِيهِ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ وَأَمَّا مَا صَعُونَ بِذَلِكَ الْوَرَقِ فَهِيَ حِكْمٌ الْإِفْرَنْجِ وَضَعُودَ لِحْفِظِ

وَمِنْ وَضَعُودِ وَخَفَةِ حَمَلِهَا عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ وَمِنْ مَصْطَلَحَاتِهِمْ أَشْهُورَةٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ لَوْ حَاكَمَ ظُلُّ الْأَوْرَاقِ الْمَذْكُورَةِ يَدْفَعُ لَهُمْ مَا هُوَ رَقِيبٌ مِنْ مَرْمَرٍ وَكَذَلِكَ وَخَفَتِ خِلَالُهَا يَبْطُلُ مَعْمُورٌ بِهَا مَعَ بَقَا، مَعْتَمِدٌ عَلَيْهِ وَرَدَّتْ إِلَى الْحَاكِمِ الْمُتَوَلِّي

بِهَا حَقٌّ مَعْدُومٌ وَمِنْ مَصْطَلَحَاتِهِ أَيْضًا أَنَّ الْحَاكِمَ مَعْمُورٌ بِهَا يَعْمُورُ فِي عَقَرِ طَيْسٍ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتَنَبَّهُ مِنْ رُؤْيَا تَحْتَ عَلَيْهِمْ مَرْعَايَ بَلْ يَصْرَحُونَ بِذَلِكَ لَهُمْ فَصَارَ

التجار مطمئنين بذلك غاية الاطمئنان ويؤثرون المعاملة به على غيرها لسهولة نقلها الى البلدان لحقتها وكونها عدد ابطالها وارجاعها اليهم يأمون ما فيها لهم وقد تتكرر ذلك مراراً منهم لما تحققت هذه علمت ان المتعامل به ليس نفس القرطاس بل مدلول عليه من العدد ألا ترى انه تكون قطعاً متساوية فيكون في احدها خمس وعشرون ربية وفي الاخرى مائة وفي الاخرى الف فالتفاوت بينهما لما دلت عليه لا بذاتها فائقون بعض فيها اربع دين عند واصعها وتنقلب من يد الى يد كبيع الدين بعرض او نقد حال او بدين لازم وهو صحيح على ما في بعض ذلك من الخلاف واما ما عمل به بعض هل هذه الجهة الآن في بيعها لها بمثلها او بغيرها مؤجلاً الى ستة اشهر مثلاً مع سق التوصي منها على ريدة الربح على كسور العشرة اثني عشر مثلاً ذلك ان يقول بعض هذه لالف ربية من لقرصين اثني عشر مائة او نصف ربية فصد مثلاً او بغير مثلاً مؤجلاً الى ستة اشهر فهذا بيع دحل صاهر وصد منه من بيع الدين بدين مسمى عنه في حديث ورد عنه صلى الله عليه وسلم فيجب احتسابه ولا تتعثر به بمصيبة طاهر او دحل لفساده هذا وانه سجده وتعالى عنه هـ .

كلامه رحمه الله يتصرف وم يتعرض وجوب ركة فيه لكن يعمر كلامه حيث حرم ان ما في لاورق المذكورة دير ان الركة وحة فيه ذلك من تحب ركة فيه .

رأيت سؤالاً في عين هذه المسئلة رفع للعالم العلامة الحبيب
 عبد الله بن سبيط واجاب جواباً شافياً يؤيد للكتابة
 المذكورة دين رخص فيه على وجوب الركاة فيها ونص
 السؤال ما قول العلماء بالاعلام ان ابيهم الاسلام وانارهم
 حناذس الظلام في شخص اخذ من شخص مالا على سبيل
 الغصب أو على سبيل الرضا وثبت مقدار ذلك المال الذي
 اخذه في قرطيس معدودة وحمل له قرطاس علامة
 يعرف بها ومن اراد منه بئني في وكينه ويسلم القرطاس
 اليه ويستلمه فيه من غير رينة ولا نقصان وصار الناس
 يتعاضدون به في الجمة الجرية وصار عنده أعز من النقيدين
 فمن يكون ذلك عرف أو ديناً وهل تسقط الركاة عن
 من يتبعه من غلبة وحكم ولا يفتي بتجارة كسائر
 ما يبيح له بغيره من ماله أو يوضحوا لنا ذلك لا عدمكم
 الله ما يبيح من شره وأفتى من أفتى
 من رتبة من ربحان يرخمون لا نفسه من
 تير رحمة من ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من
 رحمة ربحان يرخمون لا نفسه من
 ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من
 من ربحان يرخمون لا نفسه من

وليس المقصود نفس القرطاس انما المقصود ما فيه واذا بوى
القنية به لم تسقط عنه الزكاة الا ان يبرأ المدين عما في
القرطاس من الدين وشاع ايضاً ان الذي أخذ المال لو أراد
ابطال هذا القرطاس مآدى في املاكه برده اليه وان يسلم
ما فيه وجعل له في كل دله وكيلا لتسليم الدراهم وتسد
القرطاس فاذا كان الامر كما ذكر فلا شك ان القرطاس
هذا صورة وانما الاصل ما فيه من الدين ولا يحيص عن
هذه الفتوة ولا يحتاج الى مراجعة ولا دليل وتعليل من
يعرف ذلك من له ادنى معرفة بالفقه وان الدين تجب فيه
الزكاة وان طال الزمن فان كان عند غني وجب في الحال
وان كان عند معسر وجب عند تسليمه وامسا ما ذكره
السائل في المعاملة به وجعله كالتقدين فحكمه حكم الحوالة
وهي بيع دين بسين بشروطها في دينها والله اعلم اهـ
ملخصاً : وقد اطلعت ايضاً على صورة سؤال في الاوراق
المذكورة رفعه بعض الاخوان من أهالي مكة المكرمة
لعلامة زمانه فريده عصره واوانه الشيخ محمد التتاني
الشافعي الارهري المصري وبصه قولكم دام فضلكم فيه
أحدثه سلاطين هذا الزمان من الورقة المشرقة بصورة
خصوصة الجارية في المعاملات كالستود الثمينة معروفة بالنزاهة
الرائجة رواجاً أعظم من رواج تنقود في بعض النوازل
يصح البيع والشراء بها ويصير المملوك منها أو به عرض
تجار تجب ركاته عند تقدم رسول وتندب ما فتوه

يحيى شاف فاجاب الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الورقة المذكورة يصح البيع والشراء بها لانها ذات قيمة وما ملك منها بنية التجارة عرض تجارة تجب زكاتها في قيمته بشروطها المعلومة ولا زكاة في عينها لانها ليست من الاعيان الزكوية والله اعلم اه ونظير السؤال والجواب المذكورين سؤال رفع للحبيب عبد الله بن ابي بكر المشهور بصاحب البقرة وأجاب بنظير هذا الجواب ونص السؤال ما قولكم في نحاس وقرطاس فيهما طبع من السلطان ويتصرف فيهما تصرف النقود هل تجب الزكاة فيهما وان لم يقصد بها التجارة ام لا أفقونا . ونص الجواب المضروب من النحاس والقرطاس ونحوهما لا تجب الزكاة في عينه بل تجب فيه للتجارة اذا وجدت شروطها وهذه المسئلة واضحة لا تحتاج الى نقل واستدلال لكن قد صارت فيه الواضحات مشكلات هذا والله اعلم وارتضاه الفقير الى الله عبد الله بن عمر بن ابي بكر يعنى بعلى عفى الله عنه اه وأقول قد علم هؤلاء العلماء الاعلام اختلاف فقارهم في الاوراق المذكورة مرتب عليه اختلافهم في الفتوى فالاولان عفى سميروا محيط نظراً الى ما تضمنته الاوراق من شذوذ متدس وجعلها من قبيل اسير والآخرا عفى الابن الحبيب عبد الله بن ابي بكر نظرا وجعلها كالفوس المضروبة والتعامل

بها عند الكل صحيح وتجب زكاة ما تضمنته الاوراق من النقود عند الاولين زكاة عين وزكاة التجارة عند الآخرين اذا قصد بها التجارة وأما اعيان الاوراق التي لم يقصد بها التجارة فلا زكاة باتذاني الكل واذا علمت ذلك فالجمع بين كلامهم اولى وسلوك طريق الاحتياط احرى وهو أن الاوراق المذكورة لها جهتان الاولى جهة ما تضمنته من النقدين ، الثانية جهة اعيانها فاذا قصدت المعاملة بما تضمنته ففيها تفصيل يؤخذ من كلامهم وحاصله انه ان اشترى ما تضمنته الاوراق كان من قبيل عرض ينقد في الذمة وهو جائز ان اعطى ورقة النوط للبائع لتسليم ما تضمنته من الحاكم الواضح لذلك النوط او نوابه واذا قصد بذلك الشراء التجارة صح وصارت تلك العين عرض تجارة وعبرة فتح الجواد ويشترط فيما ملك بمعارضة ان يكون ملك بها لتجارة اي لاجلها وهي تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح سواء اشتراه بنقد ام عرض قنية ام دين حال ام مؤجل الخ اه وعبرة التحفة بعد قول المنهاج واذا ملكه بنقد فحوله من حين ملك ذلك النقد فيبتنى حول التجارة على حوله اي النقد بخلاف ما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقد ما عنده فانه لا يبنى عليه اه وكتب سم قوله ثم نقده اي بعد مفارقة المجلس اه ومثله في النهاية وان بيع ما تضمنته الاوراق بعرض ككتاب كان من قبيل بيع الدين بعين وفيه خلاف والاصح الصحة وعبرة شيخ الاسلام بعد

الاستبدال كبيعته اي الدين غير الثمن لغير من هو عليه
 بغير دين ثان باع لعمره مائة له على زيد بمائة فانه صحيح
 كما رجحه في الروض اه ثم قال وشرط لكل من
 الاستبدال وبيع الدين لغير من هو عليه في متفقي علة الربا
 قبض في المجلس اي للبدل والعوض حذرا من الربا ويشترط
 في غيرهما اي متفقي علة الربا تعيين لذلك في المجلس
 لا قبضه اه ومثله في التحفة بعد قول المصنف وبيع الدين
 لغير من هو عليه باطل اه والمعتمد ما في الروضة من
 جوازه بعين او دين بشرطه السابق اه وقوله بشرطه
 السابق راجع لقوله او دين ويعني بشرطه السابق ما ذكره
 في قوله نعم جوار الاستبدال بدين حال ملتزم الان لا بدين
 ثابت له قبله والا كان بيع دين بدين اه فان بيعت
 الاوراق بمثلها متماثلا او متفاوتا كان من قبيل بيع نقد
 بنقد في الزمة فتجري فيه شروط الربوي فان اتفقا في
 الجنس كنفضه بسبه اشترط في صحة العقود الحلول
 والتقابل - بل وان اختلفا في الجنس واتحدا في ملة
 الربا كذا - صحة اشترط الاولان وان فقد شرط من
 هذه شروط - يسح العقد هذا كله - ما تصدت
 المعاملة ما تضمنته فان قصدت المعاملة باعيا - كالمفلس
 المضروب - يبيع بها والشراء بها وبيع بعسم يبيع
 لانها متفقي بها - وثمة قيمة كالحاس المضروب وتصير عروض
 تجارة بيته - وتجب ركاة التجارة فيها وحاصل هذا الجمع

اتنا نعتبر قصد المتعاملين فأما ان يقصدا ما تضمنته الاوراق واما ان يقصد اعيانها ويترتب على كل احكام غير احكام الآخر وبقي في نفسي شيء من الجمع المذكور وهو انه يلزم عليه وجوب ركعة التجارة في النقدين اذا قصد منهما التجارة مع انهم صرحوا انه لا زكاة على صبي في بادل ولو للتجارة قال في التحفة لان التجارة في النقدين نادرة ضعيفة بالنسبة لغيرهما والزكاة الواجبة زكاة عين تغلبت واثرت فيها انقطاع الحول اهـ وحينئذ فاما ان يرجح جهة ما تضمنته ويقطع النظر عن اعيانها بالكلية او تلاحظ اعيانها ويقطع النظر عما تضمنته فالجمع متعذر واقول ترجح الجهة الاولى هو الاولى بل المتعين لانه يعلم بالضرورة ان المقصود عند المتعاقدين انما هو القدر المعلوم مما تضمنته الاوراق لا ذاتها لا يقال ان المتعاقدين لا يصرحون بالنقدية مع ان المقصود من الاوراق هو النقد المقدر لانا نقول لما شاع اصطلاح على ذلك وكثر التعامل بها على الوجه المصطلح عليه نزل ذلك منزلة التصريح ويترتب على ذلك أنه اذا اشترى الاوراق المذكورة وبقيت عنده حولا كاملا وكانت نصابا وجبت عليه زكاتها لانها من قبيل الدين وهو تجب فيه الزكاة هذا واذا علمت ذلك تعلم ما كتبه العلامة عبد الحميد محشى التحفة من جزئه بعدم صحة التعامل بها وجزئه بعدم وجوب الزكاة فيها معللا بعدم الصحة فسان الاوراق المذكورة لا منتفعة فيها وانما كحبي حنطه وم

إله غير صحيح لأن الأوراق المذكورة ذات قيمة ومنفعة بها غاية الانتفاع فيكتب فيها العلم ويقيد فيها الحساب وأي نفع أعظم من نفع كتابة العلم وتقيد الحساب ويوضع فيها شيء لحفظه وغير ذلك من الإيقادها على أنك قد علمت أن المقصود ما دلت عليه من التقود المقدرة فلا يتم تعليقه فتنبه لهذه المسئلة فإن التجار وذوي الأموال يتشبهون بما صدر من المحشي المذكور رحمه الله تعالى ويتمنعون من إخراج الزكاة وهذا جهل منهم وغرور والمحشي قال فيها بحسب ما بدا له من غير نص فلا يؤخذ بقوله والاحتياط في أمثال هذه المسئلة مما هو متعين لأنه ينشأ منه فساد كبير وغرور عظيم للجهال ومن تمكن حب الدنيا في قلبه وأبت في شرح مسم في باب البيع ما يستأنس به لما قرراه ونصه قوله قال أبو هريرة رضي الله عنه مروان أحلت بيع الصكك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصك حتى يستوفى فخضب مروان الناس فنهى عن بيعهم م صدق جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضاً عن صكك ومرد هذا التي تخرج من ولي الأمر بورق مستحقته . . يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعم وغيره . . يبيع صاحبها ذلك لأنسان قير أن تمبضه وقد اختبأ لهاء في ذلك والأصح عنه صحبه وغيرهم جور بيعه . . في بيعهم فمن منعهم أخذ بضائر قول أبي هريرة رضي الله عنه ومن أجزأها ثلث قضية أبي هريرة على أن لا يتردد م خرج له الصك بعه لثالث قبل أن

يقبضه المشتري فكان النهي عن البيع الثاني لا الاول لان
الذي خرجت له مالك له ملكا مستقرا و ليس هو بمشتري
فلا يتمتع ببيع قله القبض قال القاضي عياض وكانوا
يتبايعونها ثم يبيعها المشترون قبل قبضها فنهوا عن ذلك اه
هذا و سأل امه ان يلهمنا رشداً وينور لنا فان يرينا
الحق حقاً ويرزقنا اتباعه والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه
وان يجعلنا من الحافظين لشرية سيد الاولين و الاخرين المتمسكين
بها الناشئين لها صلى الله عليه وسلم و رضى الله عنه وصحبه
أجمعين .

تقاريط السادة العلماء

قد قرط هذه الرسالة جملة من علماء السادة الشافعية
بمكة المشرفة المحمية
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبعه ووالاه وبعد فقد
وقفت على هذه الرسالة وما فيها من القول من العلماء
الفحول فوجدتها مفيدة في مادتها مينة أدلتها قابلها المولى
بالقبول ونفع بها آمين .

كتبه وقاله

حسين بن محمد الحاشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فقه العقول بانوار هديه ويسر الوصول
بمراضاته بتبيين أمره ونهيه نحمده أن وفق من اختصه
بمحبه من خليقته * فانصب لخدمته بنظم جواهر
أحكام شريعته * والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم
النبين وعلى آله وصحبه هداة الدين

اما بعد فان الاوراق المنقوشة المسماة بالنوط لم يتعرض
لذكرها احد من علمائنا المتقدمين ولا وجد لها أثر في كتب
المتأخرين ولكن الاثمة شكر الله مساعيهم الجميلة وافاض
علينا من بركاتهم الجليلة قد بينوا الملة الخنيفية بيانا شافيا
ليس دونه خفاء حتى آضت بحمد الله تعالى غراء بيضاء
فأصلوا أصولا وفصلوا تفصيلا وذكروا كليات تنطبق على ما
يخصى من جزئيات فالحوادث وان أبت النهاية * لا تكاد
تخرج عما أفادونا من الدراية ولن يخنوا الوجود ان شاء الله
عزى عن يقدره سبحانه على استخراج تلك الحبايا *
وإستدراج من تلك المزاي نعم من الافهام بعيد وقريب *
وإنسان يخطيء ويصيب * وما أعلم الا نور يقذفه الله
تعالى في قلب من يشاء من عباده فلا حيلة الا الالتجاء الى
نوريه سبحانه وإرشاده * رمز تذف نور العلم في قلبه *
ونسرق على ضاهره ولبه * شيخنا رحمه الله ويرا في الجنان
مشوه * وقد اصطلعت له على رسالة عظمة الشأن ظاهرة

البرهان سماها في الطره القول المنقح المضبوط في جواز
التعامل ووجوب الزكاة فيما يتعلق بورق النوط سلك فيها
مسلك اولي الصواب وتنكب عن التطويل والاسهاب
واعتمد على نصوص علماء مذهبنا الصحيحة * ومنقولاتهم
المعتمدة الرجيحة * ولم يعتمد على قياسات وهمية * ولا
تموهات شعرية بل اودع في خبايا كنورها نفيس الجواهر
وكشف النقاب عن وجوه خفايا صارت بتيانها النجوم
الزواهر وكيف لا وهي نتيجة فكر شيخنا امام الذي
سطعت في آفاق التحقيق آياته * وبزغت في سما الفضل
شمس عرفانه فوضحت براهينه وعظمت بيناته العلامة
الشهير وكعبة التحقيق والتحرير * المرحوم بكرم ممدق
العطاء سيدنا ومولانا العلامة السيد بكرى بن محمد شطا
اغدق الله عليه سحائب رحمته * واسكنه الفردوس الاعلى
في فسيح جنته * ورضي عنه وارضاه * ورزقنا في
الدارين رضاه فهذه الرسالة هي التي ينبغي الاعتماد في
هذه المسئلة عليها ويحب الاستناد والمرجع اليها وأما ما
يخالفها فلا يعول اليه * بل ولا يلتفت اليه والله ولي التوفيق
والهداية * وبه الخلاص من التعويق والغواية * وصلى الله
وسلم على سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

كتبه عجلا الفقير الى الله تعالى

عبد الحميد قدس الشافعي الاشعري

عقيدة ومشربا خادم العلم الشريف بالحرم المكي

غفر الله له ولوالديه ولشايخه والمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين آمين .

اما بعد فهذه رسالة اشرفت شمس تحقيقاتها وأزهرت
في سماء الفهوم نجوم تدقيقاتها قد انفرد شيخنا مؤلفها
بالرتبة التي لا يدعيها زيد ولا عمرو لا يتناول لمثلها احد
الا أعجزه الدهر وكيف لا وهو سلالة مجد انتظمت في
عقد فخاره أفاضل العلماء وثمره شجرة طيبة أصلها ثابت
وفرعها في السماء فلقد أحسن كل الاحسان في ابتداع هذا
التصنيف وأجاد في اختراع حسن هذا الترصيف وعلّنا
كيف يكون التأليف والانشاء وان الفضل بيد الله يؤتيه
من يشاء ولقد وقفت على هذه الرسالة وقوف من أقحمه
الحصر ورممت التطاول مدحه فلحق باعي القصر واستقدمت
حوا - قلبي للبحري في هذا الميدان فاحجم واستنطقت
لسني ليعرب عن حسن وصف مؤلفها فاستعجم فلا ريب
- هذه الرسالة لقد اشرفت بها انوار المعاني فكأنها اللبلة
معمرة والميدان تكتن الاقلام بها مورقة فهي مشمرة وانها
القول الذي عليه التعويل ومن ذهب الى غيره لم يهتد الى
سو السبيل فجزى الله سبحانه مؤلفها خيرا واسبغ على
قوره جريل الرحمة المتواليبة التتري ويؤيد هذا يقول من
قل ن لكل علم رجال ولكل ميدان ابطال وليس كل

من صنف أجاد ولا كل من قال وفي المراد .
 ان السلاح جميع الناس تحمله وليس كل ذرئ الخلب السبع
 وأصلي وأسلم على رسوله الاعظم وذييه الاكرم اندي
 هو العروة الوثقى فمن اعتصم يديه لا يضل ولا يشقى وعلى
 آله الذين سبقونا بالايمان وصحبه الذين ساء ما نصرتهم
 ضاعف الله أجورهم وجعل في قراديس جنات أنفسهم
 وسرورهم آمين يا رب العالمين .

قاله بضمه ورقمه بقلمه راجي غفره والفضل
 محمد صالح بن محمد بافضل عفى الله عنه آمين

الحمد لله الذي ارانا الحق حقا ورزقنا اتباعه وارانا
 الباطل باطلا ورزقنا اجتنابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 الذي جاء بالحق المبين وعلى آله وصحبه والتابعين لهم
 باحسان الى يوم الدين اما بعد فقد اطلعت على رسالة والذي
 المرحوم العلامة ابي بكر شطا في احكام النوط فوجدتها
 عين صواب عند اولى الالباب وما كانت بخلافها فهو
 مكابرة للواقع والمحسوس وصلى الله على سيدنا محمد وهو
 اكبر شاهد صدق واعدل عادل حق

كتبه ابن المؤلف خويدم العلم
 احمد بن ابي بكر شطا

اقول وانا الى الفقير لله تعالى محمد بن يوسف الخياط اني
قد اطلعت على ما نفعه حضرة شيخنا المرحوم سيدي السيد
ابي بكر شطا في هذه الرسالة بما يتضمن اعتماده وجوب
الزكاة فيها وأنها من قبيل سند الدين فوجدته الحق الذي
لا يهين عنه ولا دافع له فهو الحري بالاعتماد لقوة ماله
من الاستناد والله أعلم
كتبه الحقير
محمد يوسف الخياط

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حق حمده والصلاة
والسلام على اكرم خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وكل
من اتبعه اليه من بعده .
اما بعد فلما اختلف علماء الزمان في حكم النوط
المعروف الان وكثرت الاسئلة من الاقطار والبلدان الف
شيخنا العلامة وعمدتنا الفهامة المرحوم السيد ابو بكر بن
السيد محمد شطا منحه الله تعالى جزيل العطا هذه الرسالة
العزيزة في خصوص ذلك وحررها غاية التحرير كما لا
يخفى لدى العالم التحرير فينبغي الاعتناء بما فيها والاعراض
عن اقوال تنافيا وكيف لا وقد سلك شيخنا في هذه
الرسالة جادة الطريق في البحث والاستدلال والنقل
والتحقيق فجزاه الله الجزاء الاوفر وجعل الجنة مثواه
الانور آمين .
كتبه احقر الوري واذل من في ام القرى

محمد بن محفوظ عبد الله الترمسي
عاملهما الله بلطفه الجالي والحقني آمين

اصناع
الاحداق والنفوس
« بظامعة احكام اوراق الفلوس »

لمؤلفه
الامامة الشيخ الفاهانم النوقي المدني

طبعة على نفقة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة
لصاحبها
محمد التمشكاني

لاقا ما لاقا في خلالها من المتاعب ولم يشنه ذلك عن قصدة
ومن يعرف المقصود يحقر ما يذل وأقام بمكة سنتين ثم
قصد المدينة وأقام بها ٢٤ سنة ثم توفي يوم الاثنين ١١
القمعة سنة ١٣٥٠ هـ وعمره ٦٧ سنة وصلى عليه بالمسجد
النبوي في جمع كثير اشتمل على الأمير وغيره من وجهاء
المدينة وشعر الكحل بمصابه ودفن بالبقيع رحمه الله رحمة
واسعة وكان اثناء هجرته ومدة اقامته بالجرمين ملازماً
لدرس والتدريس جداً الملازمة فلم يمس له يوم الا بفائدة
و استفادة وقد رزق السعادة في عمره فكان ملطوفاً به فلم
يشتغل بالدنيا وانفق عمره فيما خلق لاجله دالاً الى الله بحاله
كما يعرف ذلك من رآه والله دره حيث يقول في تصديره
للامية امراء القيس الشهيرة :

ظواهر هذا الكون تقطع من ونا اذا التفتت مرتجفة غير متفال
صرفت الحوى عنها الخوف في حجابها ولست بمقل الحلال ولا القالي
فما برست تبدي لي منصبا وجيد كجيدا الريم ليس بمعطال
فانه يستر من حاله من الاعراض عن الدنيا جسد
الانضباط قد اخذ عن مشاهير علماء الحجاز والوافدين اليه
وقت اقامته بالخرين وله ثبت يجمع ذلك منهم الشيخ فالح
الضاهري والشيخ الكتاني وغيرهم من الافاضل وكان يفتي في
المذهب الا بمة ومزية ظاهرة في علم الحديث واللغة
والتصوف وهذا المؤلف المشهور يرمز الى بارقة من ذلك
وله من مؤلفات كثيرة وقد كتبت منه جريدة ببعضها

فبلغ ذلك نحو السبعين مؤلفاً ما بين مطول ومختصر وكلاماً
عزيزة ولكنها لم تطبع لعدم المادة وكان موقراً عند ملوك
الحرمين مرموقاً بالاجلال معروفاً بحسن الخلال متواضعاً
يخدم نفسه ويقدم لعل من يزوره حامداً شاكراً لله على
نعمه خصوصاً نعمة الجوار الحبيبة صلى الله عليه وسلم فقد
لزم بابه واعتابه على حسن الاداب وفاز بسعادة الدنيا والمآب
وليس ذلك ببدع على من جاوره صلى الله عليه وسلم
ونصر سنته وجد في تحصيلها والتخلق بها وتعليمها لان من
لازمه غم سعادة الحياتين .

جعلنا الله لهديه صلى الله عليه وسلم متبعين ويجواره في
الدنيا والآخرة من الفائزين آمين والسلام .

يوم ١٦ رمضان ١٣٥١ هـ بأم درمان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للفتاح العليم أتم الصلاة واعم التسليم على الهادي
للحليم وآله وصحبه وتابع ما وصى به :
وبعد فهذا امتاع الاحداق والنفوس بمطالعة أحكام
أوراق الفلوس للعبد الفقير محمد بن احمد بن سعيد الفوقي
المهاجر لله الى الحرم الالهي النبوي المديني .
أعلم أن هذا التوط اي كاغد الفلوس اما أن يقصد
الانتفاع بعينه أو بثمنه أو يقصد مضمونه المكتوب فيه
وهو كسند دين ووثيقة حق يؤخذ من كاتبه أو من معين
على وجه القرض أو الحوالة أو الحالة أو السقجة فان كان
عرض شتره في عينه أو ثمنه بان يلقه على حوائجه أو
يسح به ان لم يخط فيه شيء محترم أو يوقد به ناراً أو
يكتب به مداد يتميز أو يسد به ثقباً أو فرجات أو
يشتر به من الحاجات أو يبيعه لأي شخص اتفق
بأي من ذلك ما دفع أو أقل أو اكثر من جنسه أم
لا وانتر . . . فيه من ذهب أو فضة أو لا فهنا لا
يكون ذلك ربة فيجوز شراؤه بأقل أو اكثر من جنس
ما فيه مضر من ذهب أو فضة أو غير ذلك وتجوز
مادته بعض بيعه ولو بتفاضل لما هنالك ولا ركاة فيه ان
لم يعد . . . حرة حين التملك حاوية لأنه كسائر العروض
أو . . . دين وفي المصباح العرض بالسكون المتاع

قالوا الدرهم والدنانير عين وما سواهما عرض والجمع عروض
مثل فلس وفلوس وقال ابو عبيد العروض الامتعة التي لا
يدخلها كيل ولا وزن ولا تكون حيواناً ولا عقاراً وفي
مختار صحاح الجوهري ان تعرض المتاع وان كل شيء عرض
الا الدرهم والدنانير فانها عين وفي القاموس ان العرض
المتاع وكل شيء سوى النقدين وفي فتح الباري لابن حجر
ان العرض ما عدا النقدين والاصل عدم ثبوت الربا والزكاة
الا فيما عينه الشارع وانما قال عليه الصلاة والسلام
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يبدأ بيد فاذا
اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يبدأ بيد
رواه الامام احمد ومسلم وابو داود وابن ماجه عن عبادة
ابن الصامت رضي الله عنه وفي المدونة وشرحها : انما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في الحرث والعين
والماشية وقال ابن عمر رضي الله عنهما ليس في العرض
زكاة الا ان يراد به التجارة رواه الشافعي في مسنده
وقال سمرة بن جندب رضي الله عنه .

اما بعد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا
ان نخرج الصدقة من الذي نعد للبيع رواه ابو داود في
باب العروض اذا كانت للتجارة واحمد وفي الحديث ما
أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما
سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عافيته رواه الترمذي

والطبراني والحاكم والبيهقي وذكره السيوطي في جامعه الكبير عن ابي الدداء رضي الله عنه وقال ابن عباس رضي الله عنهما بعث الله تعالى نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وحرام فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو رواه ابو داود في باب ما لم يذكر تحريمه وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن السمن والجبن والقرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفى عنه رواه الترمذي وابن ماجه عن سلمان عليه رضوان الرحمن وقد تقرر عند علماء الاصول والفروع انه اذا اتفقت دليل الحرمة بقي أصل الاباحة وان استصحاب الأصل عند عدم الدليل من الحجج الشرعية لذلك لم تكن الفلوس المتعامل بها من غير لذهب والفضة زكوية ان لم تكن للتجارة ولا ربوية على المعتمد المشهور الراجح عند الجمهور الا ما ذكره بعض الحنفية من انها غير ربوية ولكنها اذا راجت من الزكوية وكالدفع المتعامل به في السودان عند من جعله كالنقد في الربوية والقرض من علماء البلدان وفي المدونة في كتاب الزكاة قال ابن القيم سألت مالكا عن الفلوس تناع بالدنانير والدرهم نظرة أي تأخيراً او يباع الفلوس بالفسيد فقال مالك اي اكره ذلك وما اراه مثل الذهب والنورق أي الفضة في الكراهية وفيها من كتاب الصرف ولو ان الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة وعين لكرهتها

ان تباع بالذهب والورق نظرة وقال ابن القاسم في الفلوس انها ليست عند مالك بمنزلة الدنانير والدرهم وانه قال في شرائها بالدنانير والدرهم اكسره ولا أراه حراماً كتحريم الدرهم وفيها من كتاب القراض عن مالك ان القراض لا يصلح الا بالدنانير والدرهم قال ابن القاسم فمن هنا كرهت القراض بالفلوس وفي حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر الشيخ خليل المالكي ان كراهة مالك هنا عملة على بابها لا على الحرمة عند الجمهور وفي حاشيته على رسالة ابن ابي المدي اختلف في علة الربا في النقود فقل غلبة الثمنية وقيل مطلق الثمنية وعلى الاول تخرج الفلوس الجدد فلا يدخلها الربا ويدخلها على الثاني وذكره الخرشي وكذا الصاوي في حاشية اقرب المسالك لكن في حاشية الدسوقي على شرح الدردير لمختصر الشيخ خليل تنبيه سكت المصنف والشارح عن المسألة الرابعة وهي بيع الفلوس السحائيت المتعامل بها بالفلوس الديوانية فعلى المعتمد من ان الفلوس غير ربيوية فان تماثلاً عدداً فاجز وان جهل عدد كل فان زاد احدهما زيادة تنفي المزبنة فاجز والا فلا وقد علمت ان المعتمد انها غير ربيوية كما قدمه وفي حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر الشيخ خليل المالكي انه اختلف على ان الربا معلل هل علته غلبة الثمنية قال وهو المشهور او مطلق الثمنية قال وهو خلاف المشهور وذكر في الفلوس ان المشهور انها لا يدخلها الربا وان قول عبد الباقي بغير ذلك لعله على خلاف المشهور وفي المدونة

لسحنون قلت أرأيت أن اشتريت بدرهم بنصفه فلوساً وبنصفه فضة وزن نصفاً درهم أيجوز هذا في قول مالك قال أي ابن القاسم لا بأس بهذا وهو بمنزلة العرض وفيها قلت أرأيت أن حلف في الرقوق والادم والقراطيس أيجوز ذلك في قول مالك قال نعم إذا اشترط من ذلك أمراً معروفاً وهذا تصريح من ابن القاسم بأن الفلوس بمنزلة العرض وتقدم عن صاحب القاموس والمصباح ومختار الصحاح وأبي عبيد أن العرض المتاع وأن كل شيء عرض إلا الدرهم والدينارين وفي حاشية الصفي على المشاوية لا زكاة في الفلوس النحاس المسماة بالجهد على المعتمد وفي فتح العلي المالك على مذهب الإمام مالك للشيخ عيش المالكي ما قولكم في الكاغذ الذي ختم فيه السلطان ويتعامل به كالدرهم والدينارين هل يزكى زكاة العين أو العرض أو لا زكاة فيه قال فاجبته بما نصه الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله لا زكاة فيه لانحصارها في النعم واصناف مخصوصة من الحبوب والثمار والذهب والفضة ومنها قيمة عرض سائر وثمن عرض المحتكر والمذكور ليس داخلاً في شيء منها ويقرب ذلك أن الفلوس النحاس المختومة بختم السلطان استعمل بها لا زكاة في عينيها لخروجها عن ذلك قال في المدونة قلت أرأيت لو كان عند رجل فلوس في قيمتها مائتا درهم فحال عليها الحول ما قول مالك في ذلك قال لا زكاة عليه فيها وهذا مما لا اختلاف فيه إلا أن يكون ممن يدير فيجعل يحمل العروض وفي شرح الدردير على مختصر

الشيخ خليل المالكي ما نصه أشعر اختصاره على الورق والذهب
انه لا زكاة في الفلوس النحاس وهو المذهب وفي أقرب
المسالك للدردير المالكي فلا زكاة النحاس والرصاص وغيرها
من المعادن ولو سكت كالفلوس الجدد هذا كلام المالكية .
واما الحنفية ففي كثر النسفي الحنفي انه يصح بيع الفلوس
بالفلسين باعيانها وفي شرحه البحر الرائق لابن نجيم صحة
ذلك عن ابي حنيفة وأبي يوسف وقال محم لا يجوز وفيه حق
لو باع فلساً بمائة على التمين جاز عندهما ولو اشترى مائة
فلس بدرهم فقبض الدرهم ولم يقبض الفلوس حق كسدت لم
يبطل البيع قياساً وفي الفتاوي الهندية مثله وفيها اذا اشترى
الرجل فلوساً بدراهم ونقد الثمن ولم تكن الفلوس عند البائع
فالبيع جائز وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله اذا
اشترى فلوساً بدراهم وليس عند هذا فلوس ولا عند هذا
الاخير دراهم ثم ان أحدهما دفع وتفرقا جاز وان لم ينقد
واحد منهما حق تفرقا لم يجز كذا في المحيط أي لانه دين
بدین وان اشترى خاتم فضة او ذهب بكذا فلساً وليست
الفلوس عنده فهو جائز كذا في المبسوط ولو باع تبر فضة
بفلوس بغير اعيانها او تفرقا قبل ان يتقابضا فهو جائز ان
كان التبر عنده والا فلا واذا اعطى رجل رجلاً درهما وقال
اعطني بنصفه كذا فلساً وبنصفه درهما صغيراً فهذا جائز فان
تفرقا قبل قبض الدرهم الصغير والفلوس فالعقد قائم في
الفلوس منتقض في حصة الدرهم وان لم يكن دفع الدرهم

للكبير حتى افترقا بطل البيع في الكل كذا في الذخيرة
اي لانه دين بدين واما صحة العقد في تأخير الفلوس
فلجواز التأخير بين الفضة او الذهب واما انتقاض العقد في
حصة الدرهم الذي تأخر فلحرمة التأخير بين الفضتين في
البيع لا في القرض ان تماثلا وفيها وان اشترى بدرهم فلوساً وقبضها
ولم ينقد الدرهم حتى كسدت الفلوس فالبيع جائز والدرهم
دين كذا في المبسوط وفي الدر المختار للشيخ محمد علاء الدين
الحنفي انه يحل بيع فلس بفلسين او اكثر وفي حاشيته رد
المختار لابن عابدين جوازه عند ابي حنيفة وابي يوسف لانها
غير اثمان خلقه فهي كالعروض وقال محمد لا يجوز وفيها ايضاً
سئل الحلواتي عن بيع الذهب بالفلوس نسيئة فاجاب بانه
يجوز اذا قبض احد البديلين لما في البزاية اذا اشترى مائة فلس
بدرهم يكفي التقابض من احد الجانبين قال ومثله ما لو باع
فضة او ذهباً بفلوس كما في البحر عن المحيط وفيها ان الفلوس
عروض في الاصل وفي الفرائد السنية للشيخ محمد الكواكبي
الحنفي نظماً فلا يجوز الفضل في الكلي يحسنه كذا في الوزني
كذا النساء في الذي قد ذكرنا الا اذا الوزن بوصف غيرا
ثم قال :

وجاز بالفلس بيع الفلس اذا تعينت بفسير لبس
في شرحه الفوائد السمية للمؤلف أي جاز بيع الفلس
بفلس اذا تعينت الفلوس المذكورة لان الفلوس ليست بشمن
خلقها وانما صارت ثمناً للاصطلاح وقد اصطلح العاقدان على

ابطاله فتبطل الثمنية وان كانت ثمناً عند غيرها اذ لا ولاية
لغيرها عليها بخلاف الدراهم والدنانير فتسميتها بأصل الحلقة
وفي فتح القدير لابن الهمام الحنفى لو باع كاغدة مالف يجوز
ولا يكره وذكره الشربلالي والطحاوي وابن عابدين وغيرهم
من الحنفية وفي شرح الطحاوي لو اشترى مائة فلس بدرهم
وقبض الفلوس او الدرهم ثم افترقا صح البيع لانها افترقا
عن عين بدين وتقدم عن ابن عابدين وغدا ان الفلوس
كالمروض فيجوز بيع فلس بفلسين عند ابي حنيفة وابي
يوسف وفي الفوائد السمية شرح الفرائد السنية للشيخ محمد
بن حسن الكواكبي الحنفى لا تجب الزكاة في غير ما مر
من السوائم والذهب والفضة الابنية التجارة في وقت تملكه
اذا كان التملك بغير الارث اذا بلغت من الفضة او الذهب
نصاباً مما هو انفع للفقير وفيها ايضاً لا زكاة في اللؤلؤ والجوهر
كالمعقيق والياقوت والزمرد وامثالها الا ان يكون للتجارة
كما ذكره صاحب المدرر وفي الهداية وغيرها ان العروض كائنة
ما كانت اذا بلغت قيمتها نصاباً يكون للتجارة كما ذكره
صاحب الدرر تشتت نية التجارة حالة شرائها في وجوب
تركيتها فيقومها بما هو انفع للمساكين من نصاب الذهب او
الفضة وفي الدرر ان العرض هنا ما ليس بنقد وفي حاشيته
لابن عابدين ان العرض بسكون الرأ متاع لا يدخله كيل
ولا وزن ولا يكون حيواناً ولا عقاراً كذا في الصحاح
وفيها عند ذكر النقد المغشوش ان ما يخلص منه نصاب او

كان ثمناً رائجاً تجب زكاته سواء نوى التجارة او لا لان عين التقدين لا يحتاج الى نية التجارة كما في الشمني وغيره وكذا اذا كانت ثمناً رائجاً فبقي اشتراط نية التجارة لما سوى ذلك فيها ايضاً فرع في الشربلالية الفلوس ان كانت اثناناً رائجة او سلعاً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا وفي الفتاوي الهندية للحنفية واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط وفي فتاوي قاريء الهداية الفتوى على وجوب الزكاة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما يساوي مائة درهم او عشرين مثقالاً من الذهب وفي منحة الخالق حاشية البحر الرائق لمحمد امين ابن عابدين الحنفي عند ذكر اسلام الفلوس في الموزور الخ قال في النهر اقول ينبغي ان يقال ان كانت كاسدة لا يجوز لانها وزنية حينئذ وعليه يحمل ما في الفتح وان كانت رائجة يجوز لانهم في هذه الحالة اجروها مجرى النقود حتى اوجبوا الزكاة فيها وعليه يحمل ما في الاستيعابي وهذا يجب ان يعمل عليه وفي البحر الرائق شرح كز الدقائق لابن نجيم الحنفي عند ذكر النقود التي غلب عليها الغش قال السلفي ينظر ان كانت اثناناً رائجة او سلعاً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها كالمس وان لم تكن للتجارة فلا زكاة فيها لان ما فيها من خصصة مستهلك لغلبة النحاس عليها . ولعل القول بتزكية قيمتها اذا بلغت قيمة نصاب احد التقدين وحال عليها الحول

وزاجت مبنى على قول محمد بربوية الفلوس "الرائجة وانها كالنقد لا على قول الامام ابي حنيفة راي يوسف بعدم ربويتها وانها عروض وعليه فلا بد من نية التجارة ربويده ما في الفتاوي الهندية للحنفية انه لا زكاة فيما لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر والياقوت والزمرّد ونحوها اذا لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلوسا للسقّه كذا في العين شرح الهداية وفيها واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة كذا في المحيط اما الشافعية نسي رحمة الله الامة في اختلاف الائمة للشيخ محمد بن عبد ارحمن وميزن الشريعة للشيخ عبد الوهاب الشعراني الشافعيين ان ما عدا الذهب والفضة والمأكول واشروب لا يحرم فيه شيء من جهات الربا وهي النساء والتفاضل وانه لا ربه في الحديد والرصاص وما اشبهها عند مالك والشافعي وذكرنا عن ابي حنيفة واحمد روايتين وقد تقدم عن كتب مذهب ابي حنيفة انه يجوز بيع فلس بفلسين او اكثر عنده وعند ابي يوسف وروى الفلوس عروض وسيأتي في كتب الحبشية ان روية عدم روية الفلوس هي مذهبهم وفي الرحمة والميزان 'يض' رجوع على انه لا تجب الزكاة في غير الذهب ونخسة من جوهر ككؤر والياقوت والزمرّد وفي رسالة الشيخ احمد الحُصيب مسدّد رفع الالتباس عن حكم الانواط المتعاضل به بين تدسّ

الشيخ الانبائي الشافعي اجاب بان الورقة المذكورة يصح البيع والشراء بها لانها ذات قيمة وما ملك منها بنية التجارة عرض تجارة تجب زكاتها في قيمتها بشروطها المعلومة ولا زكاة في عينها لانها ليست من الاعيان الزكوبة وان السيد عبد الله باعل الشافعي الشافعي المشهور بصاحب البقرة اجاب بان المضروب من النحاس والقرطاس ونحوهما لا تجب الزكاة في عينه بل تجب فيه في قيمته للتجارة اذا وجدت شروطها قال هذه المسألة واضحة لا تحتاج الى نقل واستغلال لكن صرنا في زمان صارت فيه الواضحات من المشكلات وفي الاقتناع للخطيب محمد الشريفي الشافعي ان القراض لا يصح على عرض ولو فلوساً وفي حاشية الباجوري على شرح ابي شجاع لابن قاسم الشافعي في باب القراض انه لا يجوز القراض على عروض ومنها الفلوس اي الجدد فهي عروض لانها قطع من التحاس ومن جعلها من التقدر اراد كونها يتعامل بها كالتقدي كقولهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع والخرز ونحوهما وقال شيخ الاسلام الشافعي في شرح "مبجعة الكبير فلا ربا في الفلوس وان راجت ومثله في 'سحفة وفي اعانة الطالبين حاشية فتح المعين للشيخ محمد البكري الشافعي وفي مہاج النووي وشرحه لابن حجر ' زكاة في سائر الجواهر كالؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك وذكره الشيخ زكريا في شرح منهجه وقال فيه بضاً انما يحرم الربا في تقدين ذهب وقضة ولو غير مضروبين

كحلي وتبر بخلاف العروض كفلوس ر ر راجت وصال
الشيخ البجيرمي في حاشيته فلا ربا فيها ، ج ر ر بيع ، منها
ببعض متفاضلا وقال أيضا ان الفلوس ر ر ر ر ر ر لا
ربا فيها وفي رجز الغزالي الشافعي لا زكاة في شيء من
نفائس الأمور ، لا في النقدين وفي التقريب ١ التمول المختار
في شرح غية الاختصار لابي الطيب احمد بن الحسن بن
احمد الاصفهاني الشافعي الشيرازي شجاع تجب الزكاة في
خمس اشياء وهي المواشي والاثنان والزرع ر ر ر وعروض
التجارة ثم قال واما الاثنان فشيآن الذهب والفضة وفي شرح
فتح القريب لابي عبد الله محمد ابن تميم والاثنان يريد
بها الذهب والفضة وفي الشرح المذكور في فصل القراض
فلا يجوز القراض على تبر ولا حي ولا مغشوش ولا عروض
ومنها الفلوس واما الحنبلية ففي شرح انتهى لشيخ منصور
بن يونس الحنبلي انه لا ربا في قوس يتعامل بها عدداً ولو
كانت ذفقة لخروجها عن الكيل واوزن ر ر ر ر ر ر
فقلة الربا في الذهب والفضة كونها مبروني جنس وفي البر
والشعير والتمر وشرح كونها مكيلات جنساً ذمماً وفي كتاب
القناع عن متن الاقناع الشيخ منصور بن درس حنبلي انه
لا يجري ارباً فيه لا يورن لصناعتها كـ مـ مـ من مـ
والحديد والرصاص ونحوه كـ مـ مـ من غير منقذين ر ر
قال وكذا يجوز بيع قوس بثلثين عدداً ر ر ر لانه
ليست بمكيل ولا موزون اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه

عن مجاهد قال لا بأس بالفلس بالفلسين بدأ بيد وعن احمد
 مثله ثم ذكر عن نص احمد رواية اخرى انه لا يباع فلس
 بفلسين ولا سكين بسكينين وفي نيل المأرب يشرح دليل
 الطلب للشيخ عبد القادر الحنبلي لا يحوي الربا فيما اخرجته
 الصناعة عن اورن كالثياب والسلاح والفلوس والاواني غير
 الذهب والفضة وفي شرح مقنع عبده بن قسدامه هل يجوز
 التفاضل فيما لا يوزن لصناعته ام لا فيه روايتان وذلك كالممول من
 الصفر والحديد والرصاص ثم ذكر ان جواز التفاضل فيه هو
 الذهب اي الحنبلي وفي شرح منتهى الارادات للشيخ منصور ابن
 يونس الحنبلي مانعه : باب زكاة الاثمان جمع ثمن وهي الذهب
 والفضة فالفلوس ولو راجت عروض ثم قال وانها تجب الزكاة
 في قيمة عرض تجارة بلغت نصاباً بنية تجارة عند الملك مع
 الاستصحاب الى تمام الحول ثم ذكر انه لو ملكها لا بنية تجارة ثم
 بواها لم تصرفها وذكر ان الاصل في العروض القنية وفي كتاب
 "ع عن متن الاقناع للشيخ منصور بن ادريس مانعه باب
 د ثاة الذهب والفضة وهما الاثمان فلا تدخل فيها الفلوس ولو
 تجة وفيها انه لا زكاة في اللؤلؤ والمرجان والعنبر وفيها ولا
 يبرء اخراج الفلوس عنها اي عن الذهب والفضة لانها عروض
 وفيها انه تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت
 قيمتها نصاباً ويؤخذ الواجب من القيمة لانها محل الوجوب
 ولا يؤخذ من العروض لانها ليست محل الوجوب فاخراجها
 كالاخراج من غير الجنس ولا تصير العروض للتجارة الا

بشرطين احدهما ان يملكها بفعله بخلاف الارث ونحوه بما يدخل قهراً لانه ليس من جهات التجارة والثاني نية التجارة حال التملك ثم ذكر انه ان ملكها بالارث او بفعله بغير نية التجارة ثم نوى التجارة فيها لم تصر للتجارة الا ان يكون اشتراها بمرض التجارة وفيها والفلس كمعرض التجارة فيها زكاة القيمة كباقي المروض ولا يجزئ اخراج زكاتها منها قال المجد وان كانت الفلس للنفقة فلا زكاة فيها كمعرض القنية فقد ظهر بهذا المسطور ان المعتمد المشهور الراجح في المذاهب الاربعة والجمهور ان الفلس غير ربوية وهي اقرب الى الذهب والفضة من الاوراق الفلوسية وكذا الا زكاة فيها في المذاهب الثلاثة ان لم تملك بنية التجارة واما الحنفية من جهة الزكاة فقد عزا البعض الى بعضهم ان قيمتها تركى ان بلغت نصاباً مطلقاً وحال حولها وتقدم في حاشية ابن عابدين الحنفي في الشرنبلالية الفلس ان كانت اثماناً رابحة او سلماً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا ومثله في حاشيته على الكنز وشرحه وفي رسالة كفل الفقيه الفهم في احكام قرطاس الدرام للشيخ احمد رضا خان الحنفي جواباً عن السؤال هل تجب في القرطاس المسكوك المسمى بالنوط الزكاة اذا بلغ نصاباً فاضلاً وحال عليه الخول ام لا قال نعم تجب فيه الزكاة بشروطها لما علمت انه مال متقوم بنفسه وليس سدياً وتذكراً للدين حتى لا يجب ادائها ما لم يقبض خمس نصاب ولا حاجة فيه لنية لتجارة لان

الفتوى على ان الثمن المصطلح تجب فيه الزكاة مادام راجحاً
بل لانفكاك له عن نية التجارة لانه لا ينتفع به الا بالمبادلة
كما لا يخفى وني فتاوى قاري الهداية الفتوى على وجوب
الزكاة في الفلوس اذا تعامل بها اذا بلغت ما يساوي مائتي
درهم او عشرين مثقالاً من الذهب والنوط المستفاد قبل تمام
الحول يضم الي نصاب من جنسه او من احد النقدين باعتبار
القيمة كأموال بنجارة وذكر انه يضمن بالائتلاف بثله وانه
يحوز بيعه بدراهم او دنانير او فلوس ولو بالنسيئة والاجل
اذا قبض احد البائعين كي لا يكون ديناً بدين وانه يحوز
فيه السهم فيعطي دراهم الشخص الشخص على نوط معلوم نوعاً وصفة
ياخذها منه بعد شهر مثلاً وانه يحوز بيعه بزيد مما كتب فيه
ويقتص منه كيفما ترضى عليه واما قرضه بشرط الزيادة فلا
يحوز فنه وجب الزكاة في قيمته وإن لغير تجارة واجاز فيه
التفاضل للنساء رم يراع في صرف بدرهم او الدنانير او
الفولان والرياح نصرت فكان عندهم ركوب غير رجب واما
الملكية رهنعية والحنسية نيس برري ولا زكوي على
معتد به رهنه ن يمكن التجارة وفي الحديث لا زكاة
في حجر وروى البيهقي وابن عدي وذكره - رضي عن
عبد الله بن عمرو بن نعيم وانه كور في الحديث مما فيه
الزكاة كحطب ونصر وازبيب والاسر ودد - نفقة
والابن والبقرة والغنم وفي المذنبه وسرحا قال رسول
الله ﷺ ان الزكاة في حرث وبعين والنسيئة وليس في

المعروض شيء حتى تصير عيناً وقال السبزي لاسبيل الى
 ايجاب الزكاة الا فيما اخذه النبي ﷺ ووقف عليه اصحابه
 رضي الله عنه ذكره الزرقاني في شرح الموطأ واما ان
 اتخذت المعروض للتجارة فتزكى عند الجمهور غير الظاهرية
 لقول ممرة بن جندب اما بعد فان رسول الله ﷺ كان
 يأمرنا ان نخرج الصدقة من الذي نعدده للبيع رواه احمد
 وابو داود في باب المعروض اذا كانت للتجارة والدارقطني
 والبخاري باسنادين لين لجهالة سليمان بن سمرة ولحديث في البز
 صدقته رواه احمد والحاكم والبيهقي والدارقطني عن ابي ذر
 والبز بالزاي المعجمة ما يبيعه البزاز ولقول عمر رضي الله عنه
 لحمار بكسر الحاء اذ زكاة مالك فقال مالي الاجماب وآدم
 فقال قومها وأد زكاتها رواه احمد وابن ابي شيبة وفي
 قوانين الأحكام لابن جزى المالكي ان من شروط وجوب
 الزكاة كون المال مما تجب فيه الزكاة وهي ثلاثة اصناف العين
 والحرت والماشية وما يرجع الى ذلك بالقيمة كالتجارة
 ولا تجب في الجوهر ولا المعروض ولا اصول الأملاك ولا
 الخيل ولا العبيد ولا العمل ولا اللبد ولا غير ذلك الا ان
 يكون للتجارة واوجبها ابو حنيفة في الخيل السائبة للتنازل
 والظاهرية في العمل وكذا غير الملكية وفي حاشية
 الدسوقي على مختصر الشيخ خليل المالكي عند قول الشارح
 الدرديري باب الزكاة انما تجب في مال مخصوص وهو النعم
 والحرت والنقد اي وعروض التجارة والمعادن وفي كتاب

المدير يزكي الدين اذا كان على ملي قال الامام مالك في موطئه الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وفيه ان عمر بن عبدالعزيز كتب الى عامله على دمشق في الصدقة اي في الزكاة انما الصدقة في الحرث والعين والماشية قال مالك لا تكون الصدقة الا في ثلاثة اشياء في الحرث والعين والماشية وفي شرحه للزرقاني ان العين الذهب والفضة وان الماشية الابل والبقر والغنم وروى الشافعي في مسنده ان ابن عمر رضي الله عنهما قال ليس في العرض زكاة الا ان يراد به التجارة وقال اهل الشام لعمر رضي الله عنه انا اصبنا اموالاً وخيلاً ورقياً نحب ان يكون لنا فيها زكاة وطهر فقال ما فعله صاحباي فكيف افعله ذكره الشيرازي في كشف الغمة فصل اذا كان هذا النوط اي كاغد الفلوس سنداً او وثيقة لا يقصد ذاته كما قيل ان المكتوب فيه ادفع كذا لحامله فان البنك الاهلي المصري مكتوب فيه اتعهد ان ادفع لدى الطلب مبلغ جنيه واحد مصري لحامله تحرر هذا السند بقتضى كذا المؤرخ في كذا او اراد شخص ان يدفع لصاحبه مالاً ليأخذ من كاتب السند او من شخص آخر معين المال المكتوب في الورقة فان كان ذلك على رجه القرض اشترط لجوازه شروط القرض وهي كما في قوانين الاحكام الشرعية ابن جزى وغيرها ان يدفع مالاً عيناً او طعاماً او عرضاً او حيواناً ليأخذ مثله مطلقاً او اقل منه أجود صفة في

الأجل او بعده لا اكثر منه عدداً على المشهور واجازه اشهب وابن جيب ان لم يكن ذلك شرط او وعد او عادة وعلى هذا لا يدفع الى صاحب الورقة الا مثل المكتوب فيها او مثل ما سيأخذه من كاتب السند او من الشخص المعين ولا يأخذ منهما اكثر مما دفع في القرض وهو الشيء في مثله بتأخير وان اختلف الجنس وحصل التأخير فله ان يأخذ اكثر مما دفع ان لم يكونا ربويين قال الاجهوري :

ربا نساء في التفد حرم ومثله طعام اذا جنسهما قد تعددا وخص ربا فضل بنقد ومثله طعام ربا ان جنس كل توحد وفي حاشية ابن عابدين الحنفى على الدر المختار وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط لغو بان يقرض على ان يكتب به الى بلد كذا ليوفيه دينه وفي الاشباه كل قرض جرى نقعاً حرام وفي الحاشية اذا كان مشروطاً وذكره السيوطي في جامعته من رواية الحارث ابن ابي أمامة عن علي رضي الله عنه بلفظ كل قرض جر منفعة فهو ربا وفي حاشية ابن عابدين ان زيادة الدنانق في المائة يسير فيجوز وان قدر لدرهم ودرهمين كثير لا يجوز واختلف في نصف الدرهم نعم هذا الذي يأخذ منه المال عن المستقرض ان لم يكن له اي للمستقرض عليه حق كان ذلك حماسة فله ان يرجع على غريمه الا اذا اشترط عدم الرجوع اليه واما ان كان له عليه حق فانه يكون حوالة فلا يرجع الى غريمه الا اذا غره وفي رسالة ابن ابي زيد المالكي وشرحها لأبي

الحسن وحاشيته للعدوي من أحيل بدين قرض فلا رجوع له الى الاول الا ان يقره بان يعلم انه عديم واحاله عليه فانه الى المحيل وانما الحوالة على اصل دين والا فهي حمالة اي فيرجع الى المحيل وفي الحاشية اي هذه حمالة ولو وقعت بلفظ الحوالة فلو علم المحال بان لا دين للمحيل على المحال عليه واشتراط المحيل على المحال البراءة من الدين صح البراء ولزم ولا رجوع له على المحيل لانه اسقط حقه واما اذا لم يشترط للمحال ان يرجع عليه فصل ان كان دفع المال لأجل ان يشترط ديناً للمدفع له على الذي يأخذه منه فشرط بيع الدين لغير من هو عليه علم حياة من عليه الدين وحضوره ليعلم فقره او غناه واقاراره او انكاره كي لا يكون بيع ما فيه خصومة وكونه ممن يأخذه الاحكام وان لا يكون بين المشتري وبينه عداوة وتعجيل الثمن كي لا يكون بيع دين بدين وكون الثمن من غير جنس الدين او من جنسه ولكن اتحداً قدرأ وصفة لا ان كان اقل ما فيه من دفع قليل في كثير وهو سلف جبر منفعة وان لا يكون عيناً بعين كذهب ببيع بفضة وفضة ببيع بذهب كي لا يكون صرفاً مؤخرأ وكذهب بذهب او فضة بفضة كي لا يكون بدلاً مؤخرأ حيث لا يقصد القرض وان لا يكون طعاماً معاوضة كي لا يكون بيع طعاماً المعاوضة قبل قبضه وقد ورد النهي عنه ذكره الشيخ احمد النصاوي المالكي في حاشية اقرب المسالك وغيره وفي رد المختار حاشية ابن عابدين الحنفي على

الدر المختار اذا باع الدين من غير من هو عليه لا يصح ولو باعه للمديون او وهبه جاز وفيها بيع البراءة التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح وهي الاوراق التي يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد بخط كعطاء او على الاكارين بقدر ما عليهم وسميت براءة لانه يبرء بدفع ما فيها وان مؤلف الصيرفية سئل عن بيع الخط فأجاب لا يجوز فانه لا يتخلو اما ان يباع ما فيه او عين الخط ولا وجه للاول اي بيع ما فيه لأنه يبيع ما ليس عندك ولا وجه للثاني اي بيع عين الخط لان هذا القدر من الكاغد ليس متقوماً بخلاف البراءة لان هذه الكاغدة متقومة فصل ان كان الدفع على وجه السفتجة ففي القاموس انها 'ن يعطي مالا للآخر وللآخر مال في بلد المعطي فيوفيه اياه ثم اي هناك فستفيد أمن الطرق وفي شرحه تاج العروس للسيد مرتضى الزبيدي ان بعضهم فسرهما بهذا وبعضهم قال هي كتاب صاحب المال لو كينه ان يدفع ماله قرضاً يأمن به خطر الطريق وفي شرح المحكم ان بضم السين وفتح للتاء الشيء المحكم سمي به هذا القرض لأحكام امره وهو قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق فان يقرض ماله عند الحرف عليه ليرد عليه في موضع أ لأنه من عليه السلام نهى عن قرض حراً نفعاً وفي حاشية من ع- بدین الحنفی علی الدر المختار وفي الدرر كره السفتجة من بضم السين وفتح للتاء اي ان يدفع الى تاجر مطلقاً لنفعه من بضم السين وفتح للتاء في بلد آخر ليستفيد به سقوط

خطر الطريق الا ان يستقرض مطلقاً ويرفي بعد ذلك في بلدة
أخرى من غير شرط وفيها ايضاً قيل هي ان يقرض انساناً
ليقبض المستقرض في بلد يريده المقرض ليستعيد به سقوط
خطر الطريق وفي نظم الكنز لابن الفصيح :

وكرمت سفاتج الطريق وهي احوالة على التحقيق
فان اقرضه على ان يكتب به الى بلد كذا لا يجوز وان
اقرضه بلا شرط وكتب جاز وفي قوازي الاسكندرية لمحمد ابن
جزري المالكي مسألة السفاتج وهي مسألة الخائف من غرور
الطريق يعطى بموضع ويأخذ حيث يكون متاع الآخر
فينتفع الدافع والقابض في ذلك قولان وفي مختصر الشيخ
خليل المالكي حرمة السفطة الا ان يعم الخوف او يقصد
بعم المقرض فيجوز وفي شرحه للشيخ احمد الدرديري انها بفتح
السين وضماً وفتح التاء والجيم لفظة اعجمية معناها الكتاب
الذي يرسله المقرض لوكيله ببلد ليدفع للمقرض نظير ما اخذ
منه وفي حاشيته للدسوقي هي المسماة الآن بالبالوعة واما
منع لان المقرض انتفع بحرر ماله من آفات الطريق وقال
الدرديري الا ان يعم الخوف اي يغلب سائر الطريق
فلا حرمة بل يندب للامن على النفس والمال بل قد يجب
وقال الدسوقي اي تقديماً لمصلحة حفظ المال والنفس على
مضرة سلفاً جر نفعاً وفي كشف القناع للشيخ منصور
الحنفي انه ان شرط ان يعطيه بدل القرض في بلد آخر لم

يجزى لافيه نفعاً في الجملة وفي المفسى والشرح ان لم يكن لمله
مونة جاز والاحرم ولا يزكى الديون الا ان تقبض عند
الحنفية والمالكية والحنبلية الا دين المدبر عند المالكية .
وقال الشافعي في الحديد بزكاتها ان كان الدين حالاً على ملء
حاضر مقدور على اخذه منه والحاصل ان هذا الكاغذ النوط
عرض ليس ذاته ربوياً على المعتمد الراجح المشهور فسي
المذاهب الاربعة المتبعة في هذه الدهور ولا يزكى عينه بل
ثمنه او ما يستفاد منه او به او قيمته ان كان للتجارة
كالفلوس عند الجمهور وعزا البعض الى بعض الحنفية كونها
اذا راجت تزكى قيمتها عندهم ان بلغت قيمة نصاب احد
النقدين بلا نية تجارة وان لم يجعلوها ربوية واما ان كان
سنداً او وثيقة الحق لم يقصد عينه بل قصد مضمونه
والمكتوب فيه والرجوع على كاتبه او على شخص معين على
وجه القرض والجمالة او الحوالة فان الدافع لا يدفع الا مثل
المكتوب فيه او مثل ما ساءلخذه من السكاتب او الشخص
نعم ولا يأخذ منهما اكثر مما دفع كي لا يكون ممن بقرضه
تنفع وله دفع عرض او طعام وان لم يكن سنداً لحق
ووثيقة للدين فهو كجملة الفلوس من غير النقدين والسلام

